مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D

29

تونس بعد التغيير
2011 - 2022

اعداد
أ.د. سمر رحيم نعيمة

تونس بعد التغيير

2011 - 2022

اعداد

أ.د. سمر رحيم نعيمة

قسم التاريخ - كلية الآداب
الجامعة المستنصرية

كانون الاول (ديسمبر) 2022

29

تونس بعد التغيير
2022 - 2011

اعداد
أ.د. سمر رحيم نعيمة

قسم التاريخ – كلية الآداب
الجامعة المستنصرية

الطبعة الأولى2022 م
القياس: 14.5×21
عدد الصفحات: 54
رقم الإيداع: (443) لسنة2023
ISBN: 978 – 9922 – 693 – 89 - 7
نشر وتوزيع
مركز الرافدين للحوارRCD

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

ص.ب. 252 | 009647826222246 | info@alrafidaincenter.com | www.alrafidaincenter.com | جمهورية العراق - النجف الأشرف - امانة شارع الإسكان

المحتويات

الموضوع	الصفحة
نبذة عن مركز الرافدين للحوار	7
المقدمة	15
اولاً: الانتفاضة الشعبية	17
ثانياً: الحكومة التونسية الجديدة والوضع الداخلي	23
ثالثاً: حكومة علي العريض وموقفها من الاحداث الداخلية	25
رابعاً: الحكومات المتعاقبة وازمات البلاد	29
خامساً: احتجاجات 25 تموز(يوليو) والازمة السياسية(منذ عام2021)	43
الخاتمة	47
الهوامش والمصادر	49

نبذة عن مركز الرافدين للحوار RCD.

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوارRCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل(THINK TANK) ، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات في الشؤون السِياسِيّةِ والثَقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِلْم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأداءها، و يمثل المركز فضاءً حراً يتّسِم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم "مركز الرافدين للحوارRCD" اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهرٍ. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة اكثر من 70

شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتاجات العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

وقد استطاع المركز خلال مدة وجيزة تحقيق مجموعة من الإنجازات عبر تسخير الطاقاتِ المختلفةِ وتوظيف مخرجاتها لصالح قضايا الشرق الاوسط، مستفيداً بذلك من التقنيات الحديثة في التواصلِ الالكتروني مع النخب في مراكز القرار ، مواصلاً نشاطاته ومتجاوزاً في ذلك حواجز الجغرافيا والزمن والضرورات الأمنية .

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر: تحسين القطاعات الخدمية والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، تحقيق الأمن المائي والغذائي تطوير القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية، إنضاج مشاريع المصالحة الوطنية والتسوية بين الفرقاء ،إضافة إلى استقراء العديد من الملفات الشائكة كالدستور والبترول والعلاقات الخارجية والمنافذ الحدودية والاستثمار والرعاية الاجتماعية وغيرها، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتاجات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع

بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية بما يتعلق بالانتخابات النيابية العراقية 2018 ، وحراك تشرين 2019، وزيارة قداسة بابا الفاتيكان الى العراق، والتعليم الالكتروني وجائحة كورونا، والانتخابات النيابية العراقية2021، ومهمات الحكومة العراقية القادمة من وجهة نظر الشباب، الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلةً علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات).

فيما يعد ملتقى الرافدين (RCDFOURM) معلماً بارزاً ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

رؤية المركز

المركز هو المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبِمَا يوفر من بيئة حواريّة إيجابية تُحْسِّنُ إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء، وتسهم في بناء شرق اوسط مزدهر.

رسالة المركز

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية الجادة بين النخب كافة وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية، ويحقق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة في الشرق الاوسط

أهداف المركز

يسعى المركز الى تحقيق جملة من الاهداف منها:

- تحقيق السلم الاجتماعي والعمل على ادامته، عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب كافة، ضمن قواعد واطر وطنية شاملة.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع، عن طريق صناعة رأي عام باتجاه ادامة التجربة الديمقراطية، والحفاظ على علاقة متوازنة، وثقة متبادلة بين النخب من جهة، وبين اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.
- مساعدة مؤسسات الدولة وهيآتها في وضع حلول للمشكلات التي تواجه عملها، من خلال تقديم الدراسات والاستشارات والرؤى الاستراتيجية من قبل باحثين متخصصين.
- توسيع قاعدة المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية، توجه الحوار بما يصب في الصالح العام للوطن والمواطن.

وسائل تحقيق الاهداف.

من أجل تحقيق أهداف المركز فإنَّه يتوسل الوسائل الاتية:

- إقامة المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.
- إصدار الكتب المؤلفة والمترجمة والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية أو باللغات الأخرى، ونشرها ورقياً، أو الكترونياً.
- عقدُ اتفاقاتٍ وشراكات للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات والمنظمات والمراكز المحلية والدولية التي تحملُ توجهاتٍ وأهدافاً تشترك مع توجهات المركز.
- عقد اتفاقيات مع الجامعات والكليات رفيعة المستوى في العراق وخارجه؛ لإقامة فعاليات علمية مشتركة تسهم في تحقيق اهداف المركز.
- إنشاءُ دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية، وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة أو المؤقتة، التي تعزز حركة البحث العلمي بما يسهم في تحقيق أهداف المركز في القضايا التي تخص العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
- عقد حلقات الحوار والتفاهم بين المختلفين، سواء أكان اختلافهم إثنيا أم عرقياً أم سياسياً؛ لتطوير آليات فهم الآخر كمقدمة لاكتشاف المشتركات الوطنية، وجعلها قاعدة الانطلاق في حوار بناء خلّاق لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

تونس بعد التغيير

2011 - 2022

اعداد

أ.د. سمر رحيم نعيمة

قسم التاريخ - كلية الآداب
الجامعة المستنصرية

كانون الاول (ديسمبر) 2022

المقدمة

حازت القضية التونسية على اهتمام الكثير من الباحثين والمعنيين، نتيجة لأن رياح التغيير التي حملها الربيع العربي قد انبعثت منها، وكانت البداية لتحولات جذرية وواسعة النطاق في المنطقة العربية (مصر، ليبيا، اليمن، سوريا)، الهدف منها اسقاط أنظمة الحكم الدكتاتورية التي سيطرت على الحكم لأكثر من ثلاثة عقود، وقد كان لسوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول دافعاً قوياً لاندلاع حركات شعبية عفوية من أجل الحرية والاصلاح.

وسنحاول في هذه الدراسة تناول الوضع منذ نهاية العام 2013 حتى 2022، ويتبادر إلى ذهننا العديد من الاسئلة التي يتم طرحها في هذه الدراسة، وهي كالآتي:

هل تغيّر الوضع الداخلي في تونس وسار نحو الأفضل بعد الثورة؟

هل الثورة التونسية حققت ما كانت تصبو له؟

هل أخذت الديمقراطية مسارها الحقيقي؟

ما هي العوائق التي واجهتها عملية الانتقال السياسي؟

هل حدثت عملية الانتقال السياسي دون عنف؟

كيف أثّر الانتقال السياسي على اقتصاد البلاد وفرص التنمية؟

ما الأثر الذي تركه تعدد الحكومات في تونس على الوضع الداخلي في البلاد؟

وسوف نبذل ما في وسعنا من خلال هذه الدراسة الاجابة على الاسئلة العديدة التي طرحناها أعلاه، آملين ان نساهم في إلقاء الضوء على الأوضاع في تونس بعد الثورة.

وقد سبق للباحثة أن كتبت بحثاً بعنوان (تونس انتفاضة التغيير ومعضلات النظام السياسي) بالاشتراك مع أ. د. محمود صالح الكروي عام 2013، تطرقا فيه إلى ما أحدثته الثورة التونسية على الصعيد الداخلي والخارجي.

أولاً: الانتفاضة الشعبية

فاجأت الثورة التونسية التي اندلعت بعد إحراق الشاب التونسي محمد البوعزيزي نفسه يوم 17 كانون الاول (ديسمبر) 2010 أكثر المراقبين للشأن التونسي[1]، لأنها جاءت دون تخطيط مسبق، ودون اتفاق، وغلبت عليها العفوية بمعنى الكلمة، بل جاءت ردّاً على الظلم الذي تعرض له المجتمع التونسي من فساد وقسوة وانعدام المساواة الاجتماعية[2]. فعُدّت رد فعل على الممارسات التي عانى منها الشعب، فهي كما قال ابن خلدون (ان الظلم هو مخرِّب العمران)[3].

إن إحراق محمد آلبو عزيزي كانت القشة التي قصمت ظهر البعير، فأطلقت الشرارة التي كان بانتظارها عامة الشعب ممن عانى الجوع والاضطهاد، بل ويمكننا القول انها كانت مفاجئة للنظام السياسي الذي كان يقف على رأسه زين العابدين بن علي الذي وطّد حكمه باستخدام القوة القاهرة. كما انها فاجأت الاحزاب السياسية المعارضة لها، لأنها وبرغم نضالها الطويل، فشلت في تحقيق أهدافها[4]. ويمكن القول ان إحدى أسباب نجاح الثورة وتكللها بالنصر والتأييد انها كانت عفوية وجماهيرية، فضلاً عن عدم تأطرها بإطار حزبي، ولم تتبع قائد او مسؤول[5]، وكان الشعب هو قائدها الفعلي.

مما سبق يمكن القول ان انتصار هذا الشعب لم يأت من فراغ، بل كان هذا الشعب مسلّح بالمواطنة والثقافة والعلم، وكانت هذه الاسباب الاولى التي ساهمت بانتصار الثورة.

والملفت للانتباه، بل مما له مغزى عميق إن الشباب التونسي استغل التقانة الحديثة (الأنترنيت) - الفيس البوك - للإعلان عن الثورة والتصعيد لها، فخرجت المظاهرات بقوة واستمرت، وتحولت مطالبها من تحسين الوضع الاقتصادي إلى تغيير النظام السياسي جذرياً، ورفضه برمته، والمطالبة بالبديل المناسب[6].

علماً أن الثورة لم يكن لها عند بداياتها برنامج سياسي واضح، ولا شخصية تلتف حولها، لكن استطاع شباب الثورة الاجتماع على

اهداف واضحة ومحددة، متجاوزين كل التقاليد والاختلافات والخلافات الحزبية والعقائدية وغيرها، مؤكدين على أمرٍ واحد، الا هو نيل الحرية تحت مظلة روح المواطنة التونسية[7].

والجدير بالملاحظة، انه برغم محاولات النظام السياسي ممثلاً بالرئيس زين العابدين بن علي[8] القضاء على الثورة الا أنه لم يتمكن من ذلك، ولم تفتّ في عضد الثورة هذه المحاولات، بل زادتها قوةً وإصراراً، مما أدى لالتحاق الجيش بها، لأنه رغم كل شيء من الشعب والى الشعب، بغض النظر عن الآراء التي طُرحت من ان الجيش التحق بالثورة حتى لا ينقسم على نفسه او يُهمَّش[9].

في الحقيقة، أن الجيش التونسي أدى واجبه الوطني حماية الشعب والوطن، وكان سد منيع لمن حاول التخريب، او نشر الفوضى، وكان همه المحافظة على بلده، وليس المحافظة على النظام، وخير دليل على ذلك رفضه أوامر إطلاق النار على المتظاهرين حتى لو تعرض للمساءلة القانونية، وكان همّ الضباط مراعاة الشعب لأنهم منهم واليهم، بل ان الامر وصل لأبعد من ذلك، إذْ قام قائد الجيش الجنرال رشيد بن عمار[10]. بإبلاغ الرئيس زين العابدين بن علي بضرورة ترك السلطة ومغادرة البلاد، بل هو من قام بتجهيز الطائرة التي سوف تقلّه[11].

في الحقيقة، ان هذا الامر يُحسب للجيش التونسي، علماً انه لم يكن مسيساً، وكان يحظى بثقة الشعب، لذلك سعى او عمل على نقل السلطة بصورة سلمية دون اراقة الدماء، اي انه اتخذ دور المنقذ، وايضاً من الامور التي تُحسب له انه لم يسع لاستغلال الفرصة والانقضاض على السلطة، حتى انه عُدّ الجيش العربي الاول الذي لم يستولي على السلطة، بل أمّن انتقالها بشكل سلمي دستوري[12].

في ضوء ذلك يمكن القول ان أحد اسباب انتصار الثورة ونجاحها هو مهنية الجيش وشعوره بالمسؤولية الملقاة على عاتقه بالحفاظ على كيان الدولة، وحفظ ارواح مواطنيه. فكان الجيش بصدق اهلاً لتحمل المسؤولية، ولم يحنث بالقسم الذي أداه ضباطه وجنوده.

ان تنازل زين العابدين بن علي عن السلطة، ومغادرته البلاد في الرابع عشر من كانون الثاني (يناير) 2011، عُدّ انجازاً كبيراً ومهماً للثورة، بل عُدّت الثورة إنها حققت اهدافها واسقطت النظام السياسي برمته، وهو امر ليس بالهين[13]. وحاول رئيس الوزراء محمد الغنوشي[14]، استغلال الوقت لصالحه، وتعيين نفسه رئيساً للجمهورية وكالة، الا ان الرفض الشعبي العارم والدستوري والقانوني أدى لتراجعه عن موقفه هذا[15]. الامر الذي يُسجل بالضد من الغنوشي، كما يسجل لصالح الشعب التونسي الذي فهم الدرس وأدركه.

ان دلّ هذا على شيء، فإنه يدل على ان الشعب التونسي خرج من دائرة الخوف والخضوع للقرارات العليا، وانه وصل لمرحلة لا يرضى بأي شيء دون موافقته، اي ان حاجز الخوف كُسر إلى الابد.

فشُكلت على إثر رفض الشعب محمد الغنوشي حكومة مؤقتة من وزراء الدولة السابقين، وأعلن المجلس الدستوري يوم الخامس عشر من كانون الاول (ديسمبر) 2011 عن شغور السلطة، وتكليف رئيس مجلس النواب بتولي رئاسة الجمهورية، على ان يتم اجراء انتخابات رئاسية خلال (45-60) يوماً، وذلك استناداً للدستور التونسي المادة 57، وعلى إثر ذلك كُلف فؤاد المبزغ[15] رئيساً لتونس بالوكالة.

على أثر ذلك قدّم محمد الغنوشي استقالة الحكومة المؤقتة في السابع والعشرين من شهر شباط (فبراير) 2011، وفي اليوم نفسه أعلن فؤاد المبزغ رئيس الجمهورية تعيين الباجي قائد السبسي رئيساً للوزراء[16]، وايضاً أُعلن في الثالث من آذار (مارس) 2011 عن موعد اجراء انتخابات المجلس التأسيسي، على الرغم من تأجيلها عدة مرات، لكنه تم الاتفاق في النهاية على إجرائها في الثالث والعشرين من تشرين الاول (أكتوبر) من العام نفسه، وبالفعل جرت هذه الانتخابات في موعدها المقرر، وبلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات 77.77%، وهي نسبة ممتازة مقارنة بأي انتخابات في

البلدان العربية، ونسبة حقيقية ليست على غرار النسب المعدة سابقاً 98% و99%[17].

في ضوء ما تقدم، يمكن القول ان سرعة تشكيل الحكومة وتكليف رئيس للجمهورية، كلها خطوات تصبّ لمصلحة الشعب وثورته، فهي خطت الطريق امام مستقبل السلطة، ومنعت الكثيرين من ركوب الموجة، ناهيك عن منعها النظام السابق استغلال الوضع عن طريق اعوانه وعدم السماح بالانقضاض على الثورة ومكتسباتها في ظل الزخم الجماهيري الكبير.

وجدير بالذكر، ان هذه الانتخابات حملت الكثير من المفاجآت في مقدمتها ان الجيش لم يؤثر على الشعب، ولم يتدخل، وانما فقط حافظ على الامن والاستقرار، بحيث جرت الانتخابات بكل سلاسة، ناهيك عن فوز التيار الاسلامي متمثلاً بحزب النهضة الاسلامي[18] بأكثر من نصف الاصوات، وهذا لم يكن ابداً في الحسبان، رافق ذلك تراجع التيار اليساري والنقابيين[19].

يمكن القول، ان الهبّة والزخم الكبير الذي شهده التيار الاسلامي في اعقاب الربيع العربي لم يكن قائماً من نزاع، بل يعود في اغلبه إلى الدعم الخارجي الذي كان يحصل عليه هذا التيار ونجاحه من قطر وتركيا، فضلاً عن ان طبيعة التكوين الديني للمجتمعات الاسلامية دفع بالكثير من الشعوب انتخاب الشخصيات الاسلامية، يضاف لذلك نقطة ثالثة ان المظلومية التي وقعت على هذا التيار خلال الحكم السابق دفع بالكثير من الناس لانتخاب الاحزاب الاسلامية كونها صاحبة تاريخ نضالي من ناحية المظلومية.

وجدير بالذكر، ان الاحزاب السياسية على الرغم من اعلانها عن برامجها السياسية، الا ان هذه البرامج لم تكن قابلة للتطبيق، وان الذي فاز في الانتخابات لنفوذ الاشخاص في مناطقهم او الشخصيات المعروفة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً[20].

وتم افتتاح الجلسة الافتتاحية للمجلس التأسيسي، في الثاني والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) 2011، المصادق يوم الثلاثاء،

بحضور جميع أعضاء المجلس البالغ عددهم (217) عضواً، وتولى الظاهر هميلة رئاسة الجلسة الاولى، كونه الأكبر سناً، وكانت المهمة الرئيسية الملقاة على عاتق المجلس وضع النظام الداخلي للمجلس، فضلاً عن وضع دستور مؤقت للبلاد لحين اصدار دستور دائم جديد يحل محل دستور العام 1959[21] وفي الجلسة الاولى تم الاتفاق على ما يأتي:

- رئيس المجلس التأسيسي ← مصطفى بن جعفر زعيم التكتل من اجل العمل والحريات.
- رئيس الجمهورية ← المنصف المرزوقي.
- رئيس الوزراء ← حمادي الجبالي.

وتم المصادقة على هذه الترشيحات في جلسة المجلس التأسيسي التي تحددت في السابع من كانون الاول (ديسمبر) 2011، وتم الاتفاق على ان يكلف رئيس الجمهورية المؤقت المنصف المرزوقي في جلسة لاحقة حمادي الجبالي بتشكيل الحكومة، وتم تنفيذ هذا الاتفاق بالفعل في الجلسة التي عقدها المجلس التأسيسي في الرابع عشر من كانون الاول (ديسمبر) 2011[21].

وبعد عرض حمادي الجبالي اسماء الحكومة في العشرين من كانون الاول (ديسمبر) 2011 على للرئيس التونسي المؤقت المنصف المرزوقي، تم عرض الوزارة على المجلس التأسيسي في يوم الثالث والعشرين من كانون الاول (ديسمبر) من العام نفسه، وبعد نقاشٍ حاد داخل المجلس التأسيسي تم منح الثقة للحكومة الجديدة برئاسة حمادي الجبالي في الرابع والعشرين من كانون الاول (ديسمبر) 2011[22].

تسمنّت الحكومة في الثاني والعشرين من كانون الاول (ديسمبر) 2011 مهامها بشكل رسمي بعد ادائها اليمين الدستوري امام الرئيس المؤقت المنصف المرزوقي[23].

ان تشكيل الحكومة الجديدة عُدّ بداية تجربة ديمقراطية راقية بحق، والتي تميزت بالسلاسة، وتجنب الشعب حالات الفوضى والعبث التي تصيب اغلب البلاد في الحالات المماثلة. فكانت ثورة وتجربة ديمقراطية أعربت عن وعي الاحزاب السياسية والشعب لمطالبهم واوضاعهم، فضلاً عن ادراكهم كيفية التعامل مع الوضع بطريقة تبتعد عن خسارة الارواح والممتلكات. وحقيقة ان الجيش كان له أثر مهم ورئيس في ذلك، فكان همّه الاول حماية البلاد، وليس همّه السيطرة على السلطة او الاستيلاء عليها، لذلك ساهم بهذا الانتقال الديمقراطي السلس.

كما يمكن القول ان مساهمة الشعب بالانتخابات اعطت شرعية كبيرة للعملية الديمقراطية، وساهمت بشكل كبير بدفعها إلى الامام.

ثانياً: الحكومة التونسية الجديدة والوضع الداخلي

علّق التونسيون الآمال العديدة والاحلام الكبيرة على الحكومة الجديدة التي تشكلت بعد الانتخابات، بقيادة حمادي الجبالي وإنها ستكون لهم المنقذ من اوضاعهم السابقة، الا انه مع الاسف لم تتمكن الحكومة الجديدة من تحسين الاوضاع الداخلية، سواء الاقتصادية او الاجتماعية، التي ربما يمكن عدّها السبب الرئيس للثورة، فبقت الاوضاع على حالها، إذا لم نقل تدهورت نحو الأسوأ، فالوضع الاقتصادي تراجع كثيراً، اذْ ارتفعت الاسعار مع بقاء الرواتب نفسها، مما تسبب ذلك في زيادة اعداد البطالة. رافق ذلك ارتفاع الدَين الخارجي مع انخفاض صادرات تونس الخارجية، مما أدر لزيادة التضخم في البلاد[24].

والجدير بالذكر، ان الوضع المتردي شمل المجالات كافة، فلم يقتصر على مجال دون آخر، فنرى التعليم أخذ بالتراجع، وكذلك الصحة، وشهدت البلاد تراجعاً في الحريات والتعبير عن الآراء، مما أوحى للجميع بأن الثورة قامت لا لشيء، وأنها لم تحقق اي واحدٍ من اهدافها، وان الوضع والحكومة الجديدة ما هي الا شكل من اشكال الحكومة السابقة[25].

إن هذا الوضع ادى بطبيعة الحال للانفلات الامني، وزيادة حالات عدم الانضباط والجرائم، رغم انتشار الجيش المكثف في البلاد لأكثر من سنتين الا انه والحكومة لم يتمكنوا من تحقيق الاستقرار الامني والسياسي في البلاد[26].

زد عن ذلك إن الحكومة التي استلمت السلطة، لم تكن هي من قادت الثورة، ومن ثم لم تكن تشعر بما تشعر به جماهير الثورة، وكان همها السلطة ليس البلاد.

لذلك امتازت الفترة اللاحقة لتشكيل الحكومة انتشار اعمال العنف في البلاد، وعدم الاستقرار السياسي وخروج المظاهرات واستمرارها بشكل يومي، والتي كانت عبارة عن تجسيد لحالات الغضب والرفض لأداء الحكومة. والملفت للنظر ظهور حالة جديدة

في البلاد، ألا وهي الاغتيالات في ظل تفاقم الوضع السياسي وتأزمه، وكان من أبرز الشخصيات التي تمت اغتيالها الامين العام لحركة الوطنيين الديمقراطي والقيادي بالجبهة الشعبية شكري بلعيد في السادس من شهر شباط (فبراير) 2013[27].

وكمحاولة لحل الازمة سعى رئيس الوزراء حمادي الجبالي لتغيير الحكومة، واقامة مكانها حكومة تكنوقراط.

يمكن القول ان رئيس الحكومة حمادي الجبالي أدرك مكامن ضعف حكومته، فقرر تجاوزها، ويبدو ان الاحزاب المشاركة فيها كانت تحول دون نجاح حكومته، ومن أجل ذلك قدّم الجبالي استقالة حكومته بعد ان استمرت في الحكم لما يزيد عن سنة.

وعلى الرغم من استحسان هذه الفكرة، الا ان الاحزاب المشاركة في الحكومة وفي مقدمتها حزب النهضة، وحزب المؤتمر من اجل الجمهورية، وحزب التكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات رفضت المقترح رفضاً تاماً[28]، فما كان من حمادي الجبالي الا ان يقوم بتقديم استقالته في التاسع عشر من شهر شباط (فبراير) 2013[28].

ثالثاً: حكومة علي العريض وموقفها من الاحداث الداخلية

شُكّلت حكومة جديدة برئاسة وزير الداخلية علي العريضي في الثالث من آذار (مارس) 2013 لتسيير أمور البلاد[29].

كانت حكومة العريض بمثابة المنقذ للازمة السياسية في تونس التي استمرت لعدة أشهر، وانتهت باستقالة حمادي الجبالي. وبنيت الآمال الكبيرة على هذه الحكومة التي حظيت بتصويت وموافقة (139) من اعضاء المجلس التأسيسي مقابل رفض (45) صوتاً، أي بثقة (64%) من اعضاء المجلس، وقد وفّر ذلك قاعدة عريضة لصالح هذه الحكومة[30].

ومما زاد الثقة والآمال بهذه الحكومة الدعم الخارجي لها؛ إذ رحبت فرنسا والولايات المتحدة الامريكية بالحكومة الجديدة، مؤكدين على دعمهم لها، ولعملية الانتقال السياسي السلمي في تونس[31].

في الوقت نفسه أبدت المانيا تأييدها لهذه الحكومة على لسان وزير خارجيتها قائلاً:

"رغم كل الصعوبات التي تواجهكم، فإنكم تسيرون على الطريق الصحيح، اصمدوا جيداً"[32]. كذلك أيّدت مسؤولة العلاقات الخارجية في الاتحاد الاوربي السيدة أشتون، وكذلك المكلف الاوربي بتوسيع سياسة الجوار، حكومة علي العريض، وعدّوها الحل لإنقاذ الوضع الذي تمر به البلاد منذ مقتل شكري بلعيد، وذكرا ان هذه الحكومة هي أفضل وسيلة لإدارة المؤسسات الانتقالية التونسية[33].

واجهت حكومة العريض العديد من التحديات كان اهمها الامن والوضع الاقتصادي المتردي وارتفاع الاسعار المستمر، وزيادة اعداد البطالة، ناهيك عن الاوضاع الاجتماعية المتردية. وحاولت حكومة علي العريض حلّ هذه الامور تدريجياً لكن التحديات كانت كبيرة جداً، لذلك فإن هذه الحكومة التي أراد بها ان تكون حكومة ارضاء لم تحل المشاكل في البلاد، بل زادت حدة الازمات السياسية والامنية، ومما ساهم ايضاً في تصعيد الوضع تأخر المجلس التأسيسي

عن انجاز الدستور المقرر في 23-10-2012، كما لم يحدد موعد الانتخابات الجديدة. هذا كله ساهم في ازدياد عمليات الانفلات الامني، وكذلك زيادة ظاهرة الاغتيالات السياسية، ومنها اغتيال عضو المجلس التأسيسي محمد براهمي في الخامس والعشرين من تموز (يوليو) 2013، لتكون القشة التي قصمت ظهر البعير، وأنهت عملية الحوار الوطني في المجلس التأسيسي، اذ قام الشعب باعتصام مطالباً بحل المجلس التأسيسي والحكومة، وتأسيس حكومة انقاذ وطني، وتكليف مجموعة من الخبراء بإعداد دستور جديد يراعي مصالح الشعب ويضمن حقوق الانسان، وعرضه على الشعب للاستفتاء، وجدير بالذكر، ان هذا الاعتصام لاقى تأييداً شعبياً كبيراً فانضم له الكثيرين في مقدمتهم عدد كبير من اعضاء المجلس التأسيسي، قُدّر عددهم بـ ستين نائباً بعد تعليق حضورهم في اجتماعات المجلس التأسيسي، كذلك انضم له العديد من اساتذة الجامعات والمحامين والفنانين، وعرف هذا الاعتصام باسم (اعتصام الرحيل)، حيث قرر المعتصمون عدم مغادرة اماكنهم حتى حلّ المجلس التأسيسي[34].

واثناء الاعتصام قامت حركة انتفاضية عُرفت بـ(حركة تمرد)، وهي شبيهة بمثيلتها المصرية، وهدفت إلى سحب الثقة من المجلس التأسيسي، وكل السلطة المنبثقة عنه، ومنها الحكومة، كما دعت هذه الحركة لرفض اي دستور ينبثق عن المجلس التأسيسي المنتهية ولايته، وتشكيل حكومة انقاذ وطني والاسراع بإجراء انتخابات جديدة نزيهة ومستقلة بإشراف ومراقبة دولية[35].

وجدير بالذكر، انه تم اعداد وثيقة تطالب بحلّ المجلس التأسيسي، وكان عدد التواقيع عليها حوالي مليون وثمانمائة توقيع[36].

يبدو ان الشعب التونسي أدرك مدى قوته مقابل السلطة الماسكة زمام الامور، والتي راحت تعرقل المسيرة الديمقراطية، فقرر الشعب ان يضيّق الخناق عليها بالأساليب الديمقراطية المتبعة عند

الدول المحترمة لذاتها، وزاد من حجم هذا الايمان مشاركة النخب في الاعتصام.

برغم دعوة علي العريض للتهدئة، وعدم الانجرار وراء الهتافات الكبيرة، والسعي للمحافظة على الامن والاستقرار السياسي في البلاد، وان الحكومة ستعمل للإعداد للانتخابات التشريعية، والاعداد للدستور. وعلى الرغم من هذه التصريحات لكن استمرت الدعوات لرحيل الحكومة. لكن الحكومة استطاعت مواصلة عملها، واعداد الدستور، وبدأ التصويت عليه في 4 كانون الثاني (يناير) 2014، على شكل فصول متفرقة، بعد سنتين من المشاورات والكتابات والحوارات. وتم الانتهاء من المصادقة على الدستور فصلاً فصلاً في 23 كانون الثاني (يناير) 2014، وتمت المصادقة عليه بأكمله بجلسة عامة في 25 كانون الثاني (يناير) 2014، وأخيراً وُقع الدستور من قبل رئيس الجمهورية التونسية المنصف المرزوقي، ورئيس الحكومة علي العريض، ورئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى بن جعفر في جلسة عُقدت في 27 كانون الثاني (يناير) 2014. وبهذا تم الانتهاء من الدستور، وعقد المجلس آخر جلساته الخميس بتاريخ 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 2014 ليُحَل بعدها[37].

حظي تصديق الدستور بمباركات من الأوساط الداخلية والخارجية ووسط فرح واستبشار جماهيري عارم؛ إذ ان ذلك عدَّ خطوة ديمقراطية، مبينة ان تونس تسير على الطريق الصحيح، وفي الوقت نفسه حسب خطة حكومة علي العريض.

ويعد تصديق الدستور من قبل علي العريض في 27 كانون الثاني (يناير) آخر عمل لحكومته؛ اذ تنازل في 29 كانون الثاني (يناير) 2014، وسلم السلطة رسمياً بعد أن صادق المجلس التأسيسي الذي حُلّ في نهاية عام 2014 على حكومة المهدي جمعة[38].

وقد تم فعلاً حلّ المجلس التأسيسي الذي تكوّن بعد الانتخابات التي جرت في 23 تشرين الاول (أكتوبر) 2011، ووضع دستوراً جديداً للبلاد التونسية. كما تجدر الاشارة، إنه كان لحزب حركة النهضة

النصيب الأوفر من مقاعد المجلس؛ اذ حصل على 89 مقعد ثم تلاه حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بعدد 29 مقعد، فيما حلّت قوائم العريضة الشعبية ثالثاً بنصيب 26 مقعد. وعُدَّ نجاح قوائم العريض الشعبية في نيل المرتبة الثالثة بمثابة مفاجأة في أوساط المتابعين[39].

جدير بالذكر، انه كانت تجري منذ الرابع عشر من كانون الاول (ديسمبر) 2013 مشاورات لاختيار رئيس وزراء، ليشكل حكومة تخلف الحكومة التي ستسقيل بعد تصديق الدستور وحلّ المجلس التشريعي، وبعد مداولات طويلة في إطار حوار وطني حول الأحزاب السياسية، أُختير مهدي جمعة رئيساً للوزراء، لتشكيل حكومة مستقلة ذات كفاءات، تأخذ على عاتقها تسيير أعمال البلاد، والتحضير لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في 2014[40]، لوضع حدّ للأزمة السياسية التي هزت البلاد منذ صيف 2013. وبعد تقديم العريض استقالته واستقالة حكومته تم تكليف مهدي بن جمعة رسمياً من قِبل الرئيس التونسي المؤقت منصف المرزوقي بتشكيل حكومة جديدة في تاريخ 10 كانون الثاني (يناير) 2014[41].

رابعاً: الحكومات المتعاقبة وازمات البلاد

تسلّم مهدي جمعة مهامه رسمياً بعد أدائه اليمين الدستورية في 29 كانون الثاني (يناير) 2014، وبعد أن صادق المجلس الوطني التأسيسي التونسي على حكومته بأغلبية 149 نائب مع، و20 لا، و24 محتفظ، أي 194 نائب من مجموع 217 في ساعة متأخرة من 28 كانون الثاني (يناير) 2014[42].

بدأت حكومة مهدي جمعة مهامها رسمياً صباح 29 كانون الثاني (يناير) 2014 بعد أدائها اليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية التونسية المنصف المرزوقي. وتعد هذه الحكومة هي حكومة تكنوقراط بالكامل؛ إذ كان كل أعضائها من ذوي الكفاءات، فضلاً عن كونهم مستقلين. وفي الحقيقة عوّل الشارع التونسي على هذه الحكومة، وعلّق الكثير من الآمال عليها لحل جميع الاضطرابات التي تعاني منها البلاد، واهمها الوضع الامني والاقتصادي، وبعد مرور 100 يوم على أداء هذه الحكومة التي تعهدت بإعادة فرض الأمن وتحسين مناخ الاستثمار واستقرار أسعار المعيشة والتحضير للانتخابات، أخذ السياسيون والمراقبون في تقييم أداء الحكومة المؤقتة؛ إذ أكد فريق من الأحزاب أن أداء حكومة التكنوقراط كان مرضي إلى حد ما، وأنها نجحت تقريباً في المهمات الموكلة لها، ومثّل هذا الرأي، الناطق الرسمي باسم حزب التكتل من أجل العمل والحريات، محمد بنور[43].

في حين انتقد فريق آخر حكومة مهدي جمعة، وإنها "زادت الطين بلة" ولم يكن أداؤها أفضل من سابقاتها في "الترويكا" التي تزعمتها النهضة الإسلامية، ومثّل هذا الموقف الجيلاني الهمامي، القيادي في الجبهة الشعبية.

وأيّد هذا الموقف المعارض ما قالته منظمة "أنا يقظ" التونسية (أهلية) إن مردود حكومة مهدي جمعة لم يكن مرضياً في عمومه، وقال رئيس المنظمة أشرف العوادي، خلال مؤتمر صحفي بالعاصمة خصص لتقييم أداء حكومة مهدي جمعة، إن "مردود حكومة جمعة

لم يكن مرضياً وإنها ابتعدت عن الوعود التي قدمتها حين تنصيبها، وان مهدي جمعة تعهد بتطبيق 22 وعداً لم يحقق منها سوى اثنين (قانون المالية، واستئناف بعض مشاريع البنية التحتية)، في حين لم يلتزم بعشرة وعود أخرى أهمها التنمية الجهوية وإصلاح منظومة التقاعد وتفعيل المجلس الأعلى للتونسيين في الخارج، فيما ظلت هذه الوعود المتبقية وعددها عشرة في طور الإنجاز، واهمها ترشيد الدعم وخلق فرص عمل". وتابع أن مهدي جمعة لم يحقق أكثر من 50% مما وعد به اقتصادياً، خاصة في مسألة مراجعة العقود النفطية، وان الوضع الاقتصادي هو الأحوج إلى الاهتمام[44].

من خلال هذه الآراء المتوزعة بين المؤيد والمعارض لحكومة مهدي جمعة يمكن القول انها بشكل عام نجحت في تأمين وعودها وما التزمت به، رغم الوضع الصعب الذي عملت فيه، حيث تمكنت الحكومة المستقيلة من تحسين الأوضاع الأمنية بشكل ملحوظ وتعقب الجماعات الإرهابية، وإعداد الظروف المناسبة لإنجاح الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وكذلك تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية. علماً ان الوضع الداخلي في تونس كان صعب للغاية، ويحتاج للحنكة السياسية والمقدرة الاقتصادية، لذلك يمكن وصف هذه الحكومة بأنها كانت ناجحة إلى حدٍ ما.

قدّم مهدي جمعة استقالته يوم الاثنين الموافق 26 كانون الثاني (يناير) 2015، إلى رئيس الجمهورية الجديد الباجي قائد السبسي، حيث قابله بقصر قرطاج رئيس الحكومة المؤقتة، وكلّف السبسي رئيس الحكومة المستقيلة بتصريف الأعمال الجارية إلى حين مباشرة الحكومة الجديدة مهامها، وذلك طبقاً لمقتضيات الدستور، وسلمت حكومة مهدي جمعة يوم 2 شباط (فبراير) 2015، مهامها إلى الحكومة الجديدة وبهذا تكون حكومة جمعة استمرت لمدة عام و8 أيام[45].

وجدير بالذكر، ان ما يُحسب لحكومة مهدي جمعة هو إنجاح الانتخابات التشريعية، التي اجريت في 26 تشرين الاول (أكتوبر)

2014، وهي أول انتخابات تشريعية تتم بعد إقرار دستور 2014. فاز حزب نداء تونس ذو التوجه العلماني بالمرتبة الأولى بعد أن حصل على 86 مقعد من جملة 217 مقعد في المجلس، ثم تلاه حزب حركة النهضة الإسلامي بـ 69 مقعد متراجعًا 20 مقعد مقارنة بسنة 2011 حينما حصل على 89 مقعد[46].

ويلاحظ على هذه الانتخابات تراجع الاحزاب الاسلامية وفوز الاحزاب العلمانية، ويمكن رد ذلك إلى إدراك الشعب التونسي ان الابتعاد عن خلط الدين بالسياسة هو الحل الامثل لحكومة ناجعة، ناهيك عن ان الرؤيا وضحت بشكل كبير، ولم تعد الشعارات تؤثر على الشعب.

وايضاً يُنسب لحكومة مهدي جمعة إنجاح الانتخابات الرئاسية العاشرة للبلاد التونسية التي اجريت في 23 تشرين الثاني (نوفمبر) 2014. التي فاز فيها مرشح حزب نداء تونس الباجي قائد السبسي في مرحلة ثانية بينه وبين الرئيس المنتهية ولايته المنصف المرزوقي بعد أن أخفق أي من المرشحين في تحقيق نسبة تصويت أكثر من 50% في المرحلة الأولى، وجدير بالذكر انه تم الأشراف على هذه الانتخابات من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات برئاسة شفيق صرصار، وتم في 21 كانون الاول (ديسمبر) 2014: القيام بالدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية وفوز الباجي قائد السبسي بالرئاسة بـ 55.68% أمام المنصف المرزوقي المنتهية ولايته والذي حصل على 44.42%، وتسلم الباجي قائد السبسي مهامه في 31 كانون الاول (ديسمبر) 2014[47].

تعد هذه الانتخابات نهاية الانتقال الديمقراطي في تونس الذي بدأ بعد الثورة التونسية وسقوط نظام زين العابدين بن علي، وتعد هذه الانتخابات أول انتخابات رئاسية بعد إقرار دستور تونس 2014 الجديد من قبل المجلس الوطني التأسيسي الذي أُنتخب في 2011 في أول انتخابات بعد الثورة تكون نزيهة وديمقراطية وشفافة

ومتعددة الأحزاب. لذلك عُدَّ هذا تحولاً كبيراً في تونس، وإنها تسير على الطريق الصحيح نحو الديمقراطية.

ايضاً قامت حكومة مهدي جمعة بتأمين الجلسة الافتتاحية لمجلس نواب الشعب الجديد، في 2 كانون الاول (ديسمبر) 2014، المجلس البديل للمجلس التأسيسي، وقدم بعدها مهدي جمعة استقالته، وسلم الحكومة لخلفة الحبيب الصيد[48].

شكّل الحبيب الصيد حكومته في الثاني من شباط (فبراير) 2015، وأعطى مجلس النواب الثقة لحكومته في 5 شباط (فبراير) 2015 وبدأت مهامها في اليوم التالي. ويُذكر ان الحبيب قد قدّم تشكيلة وزارية لمجلس النواب في 27 كانون الثاني (يناير) 2015 لكنها لم تمرر، ومررت فقط حكومته التي شكلها في يوم 2 شباط (فبراير) 2015، وعلى الرغم من ان حكومته كانت حكومة توافقية، الا ان الشعب التونسي لم يترجى الكثير منها، رغم من انها جاءت بعد انتخابات حرة، ولم يستمر الوضع حتى قامت الاحتجاجات ضد هذه الحكومة، بسبب البطالة، وعدم قيامها بأي عمل لفتح افاق اقتصادية، مما زاد الوضع الاقتصادي، وارتفاع اعداد البطالة[49].

فاستدعى مجلس النواب الحبيب الصيد لاستجوابه، لكنه دافع عن موقف حكومته، وان وضع البلاد غير المستقر لا يعطي الفرصة لإجراء ت تغييرات جوهرية.

أعلن الرئيس الباجي قائد السبسي في 2 حزيران (يونيو)2016، في حوار تلفزي عن إمكانية تكوين حكومة وحدة وطنية، لأن تونس في حاجة إليها في ظل الصعوبات التي تواجهها على المستوى الاقتصادي والأمني والاجتماعي والسياسي، مشدداً في الوقت نفسه على أن حكومة الحبيب الصيد قد أدت واجبها بالإمكانيات المتاحة لها ونجحت في جزء كبير من مقاومة خطر الإرهاب المحدق بالبلاد، وأضاف أن حكومة الوحدة الوطنية يجب عليها أن تضم طيف واسع من الأحزاب السياسية. وفي 9 حزيران، بدأت المشاورات حول مبادرة رئيس الجمهورية وذلك في قصر قرطاج الرئاسي تحت إشراف السبسي

وبمشاركة العديد من الأحزاب السياسية والنقابات، توالت الاجتماعات في قصر قرطاج وخارجه بين الأحزاب للتشاور ووضع أولويات وبرنامج لهذه الحكومة[50].

أُقيم حفل توقيع «اتفاق قرطاج» في 13 تموز (يوليو) 2016 من قبل رؤساء تسعة أحزاب وثلاث منظمات وطنية وهي حركة النهضة ونداء تونس ومشروع تونس والاتحاد الوطني الحر وآفاق تونس وحركة الشعب والمبادرة الوطنية الدستورية والحزب الجمهوري والمسار الديمقراطي الاجتماعي، اما المنظمات فهي الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري. وتم التشاور في مبادرة الرئيس الباجي قائد السبسي، واتفقوا انها الحل الامثل للخروج بالبلاد من الازمة التي تمر بها[51].

ولم يستمر الامر طويلا حتى تم سحب الثقة من حكومة الحبيب الصيد في 30 تموز (يوليو) 2016، استعداداً لتنفيذ مبادرة رئيس الجمهورية، ولهذا سحب مجلس النواب الثقة من الحكومة ب123 صوتاً مقابل 3 أصوات مع تحفظ 22 شخص، وكان مجموع المصوتين 148 نائباً، وجدير بالذكر، أن المعارضة رفضت المشاركة في التصويت، وأوكل رئيس الجمهورية للصيد القيام بالمهام الوزارية لحكومة تصريف اعمال، وسلم السلطة في 27 آب (أغسطس) 2016، أي بعد سنة وستة اشهر و21 يوماً، ليتسلم خلفه السلطة[52].

أعلن السبسي في 3 آب (أغسطس) 2016 عن تكليف القيادي الشاب في نداء تونس يوسف الشاهد لرئاسة الحكومة، وبدأت بعدها مشاورات من قبل الشاهد مع الأحزاب والمنظمات لتكوين تشكيلة الحكومة الجديدة، التي تسلمت المهام في 26 من آب (أغسطس) كما ذكرنا سابقاً. ضمَّت حكومة الوحدة الوطنية 26 وزيرًا و14 كاتب دولة (موظف حكومي برتبة وزير) ومنح 167 (عدد النواب الحاضرين 194 من أصل 217) نائبًا ثقتهم لحكومة الشاهد، واعترض 22 نائبًا

آخرون، فيما احتفظ 5 نواب فقط بأصواتهم. تسلمت حكومة الشاهد زمام الأمور بعد ان منح مجلس النواب الثقة لها في 26 آب (أغسطس) 2016، وأدت اليمين الدستورية في اليوم التالي، وبهذا يُعدَ يوسف الشاهد بعد منح حكومته الثقة، أصغر رئيس حكومة في تاريخ الدولة التونسية منذ الاستقلال، استلم الشاهد حكومته بعد اتفاق قرطاج، الذي نُفذت فيه مبادرة رئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي[53].

كان على هذه الحكومة التونسية الجديدة مواجهة تحديات متداخلة اهمها التحديات الاقتصادية المرتبطة بعجز الميزانية، وتراجع قيمة العملة الوطنية (الدينار)، وارتفاع نسبة المديونية التي قُدِّرت بـ61%، حيث إن الجزء الكبير من الميزانية كان موجَّه للاستهلاك وليس للمشاريع الإنتاجية المشغلة، وتدني نسبة النمو (قُدِّرت بـ 1.5%)، وارتفاع نسبة الأجور من 6.7 مليارات دينار سنة 2010 إلى 13.4 مليار دينار عام 2016، والتحديات الاجتماعية التي تمثلت في مشكلة البطالة وازديادها بشكل ملحوظ، ومعاناة سكان المناطق الداخلية من الفقر والتهميش. ومن أهم التحديات وأخطرها تمدد وتضخم ظاهرة الفساد وعجز الصناديق الاجتماعية، ناهيك عن التحديات الأمنية التي تمثلت في مجابهة التطرف العنيف واحتمالية شنِّ عمليات إرهابية ضد المؤسسات السياحية أو استهداف رجال الأمن والجيش مع احتمال عودة المقاتلين التونسيين من بؤر التوتر[54].

امتازت حكومة يوسف الشاهد بقوتها، وقدرتها على إدارة الأزمة، لذلك تمكن رئيسها من اتخاذ عدة قرارات حاسمة، محاولاً التخلص من مشكلة البطالة التي تشكل الخطر والتحدي الاكبر للبلاد، وفي أواخر شباط (فبراير) 2017، أقال يوسف الشاهد وزير الوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد عبيد البريكي قائلاً "إن هذا الأخير خرج عن قواعد العمل الحكومي". عَيّن إثرها وزيراً جديداً إلا أنه

رفض المنصب، فقام الشاهد في 3 آب (أغسطس) بإلغاء وحذف هذه الوزارة[55].

ان هذا يدل على حرص الشاهد على العمل بجد والسير بالبلاد إلى بر الامان، وانه كان من القوة بحيث يتجاوز كل ما من شأنه اعاقة نشاطه.

وفي إطار سعي يوسف الشاهد لرفع مستوى البلاد الاقتصادي أعلن في 23 أيار (مايو)2017، عن بداية عملية كبيرة لمكافحة الفساد، سماها «الحرب على الفساد»، بدأت بإيقاف رجل الأعمال شفيق الجراية، وتلاه العديد من رجال الأعمال وشخصيات أخرى، مثل المرشح الرئاسي السابق ياسين الشنوفي والإعلامي سمير الوافي، كما تم مصادرة أموال وأملاك السياسي ورجل الأعمال سليم الرياحي. لاقت العملية ترحيباً ودعماً كبيرين من قبل التونسيين، وأعلن أنه سيواصل إلى النهاية في حربه ضد الفساد، تحقيقاً لأهداف الثورة التونسية، وللمساهمة في إنعاش الاقتصاد التونسي. وأكد الشاهد في 20 تموز (يوليو)2017 أمام مجلس النواب أنه يتعهد بمواصلة جهود الحكومة في مقاومة الفساد، كاشفاً بأن هذه العملية قادت إلى مصادرة حوالي 700 مليون دينار تونسي (290 مليون دولار أمريكي)، إضافة إلى مطالبة الدولة من القضاء بتوقيع غرامات تصل إلى 2.7 مليار دينار (1.12 مليار دولار)[56].

لكن لابد من التنويه على انه في عامي 2017 و2018، تأثرت البلاد بموجات احتجاج من الشباب التونسي الذين تظاهروا في عدة مدن من البلاد، في تونس العاصمة، وقابس، وتالة، وجلمة، والقصرين، وسيدي بوزيد وحتى قفصة، وفي الواقع أعرب التونسيون عن سأمهم من ارتفاع تكاليف المعيشة والتضخم (6.4% في 2017) وتفشي البطالة (15% من السكان العاملين و30% من شباب خريجي التعليم العالي). هذه الموجة الاحتجاجية كانت ضد سياسة التقشف الاقتصادي بتنظيم الجبهة الشعبية. وأسفرت الاشتباكات مع الشرطة وأجهزة إنفاذ القانون عن سقوط ضحية وعدة جرحى واعتقال مئات

المتظاهرين. وسجّل المرصد الاجتماعي التونسي 5000 مظاهرة احتجاجية في 2015، وأكثر من 11000 في 2017 و4500 في الأشهر الأربعة الأولى من 2018[57].

وربما سائل يسأل كيف تقوم الاحتجاجات ضد يوسف الشاهد، على الرغم من الاجراءات العديدة التي قام بها لتحسين الوضع الاقتصادي، وكيف ان الشعب أيده من جهة، وخرج ضده باحتجاجات عديدة من جهة أخرى؟

ان الاجابة على هذا التساؤل تتضح، إذا بيّنا انه منذ عام 2011 دعت الحكومات المتعاقبة صندوق النقد الدولي لمحاولة تصحيح الوضع الاقتصادي للبلاد. وقام الاخير بمنح قرض لتونس بقيمة 1.74 مليار دولار في حزيران (يونيو)2013، ثم منحها قرض ثان بقيمة 2.9 مليار دولار عام 2016. وكما هو معلوم، فإن صندوق النقد الدولي لا يمنح هذه القروض الا مقابل خطة إصلاحات ليبرالية، مثل زيادة بعض الضرائب، وخفض فاتورة الأجور في الخدمة العامة، أو تخفيض الدعم على أسعار الوقود، أو حتى تعديل نظام المعاشات. وفي نيسان (ابريل) 2016، قبلت الحكومات مبدأ استقلال البنك المركزي، وأعطت الأولوية للسيطرة على التضخم على دعم التنمية الاقتصادية، لكن ومنذ ربيع عام 2017، انخفضت قيمة الدينار التونسي مقابل اليورو بمقدار النصف تقريبًا. وأمام ثقل الدين، كان على حكومة يوسف الشاهد أن تخصص أكثر من 20% من ميزانيتها لتسديد الديون لدائنيها، الأمر الذي يحدّ قدراتها الاستثمارية[58]، لذلك كان هذا السبب في الاحتجاجات ضده.

ورغم الانتقادات فإن حكومة الشاهد كانت تحظى بقبول في الوسط السياسي والشعبي، على الرغم من خلافه مع آل السبسي وانشقاقه عن نداء تونس، لكنه استمر بالقيادة بعزيمة صلبة، ومع لذلك لم يستمر طويلاً؛ إذ أعلن حزب نداء تونس (صاحب كتلة الأغلبية بانتخابات 2014) الجمعة 14 أيلول (سبتمبر) 2018 أنه جمّد عضوية يوسف الشاهد رئيس الوزراء في الحزب، في تصعيد

للخلاف بين الشاهد ونجل الرئيس التونسي حافظ قائد السبسي (والذي كان يشغل منصب نائب رئيس الحزب). ويأتي تجميد عضوية الشاهد بعد رفضه الإجابة على استجواب داخلي للحزب يتهمه فيه بالخروج عن الخط الحزبي، ويطالبه بتحديد موقفه من الحزب وتوضيح علاقته بـ(حركة النهضة)، وكذلك بالكتلة النيابية البرلمانية الجديدة (الائتلاف الوطني)، إلى جانب الرد عن ما يروّج حول اعتزامه تكوين حزب سياسي لخوض الانتخابات التشريعية والرئاسية في 2019[59].

اتهم يوسف الشاهد نجل الرئيس الباجي قائد السبسي بتدمير الحزب الحاكم، بقيادته "بطريقة فردية وتصدير مشاكل الحزب لمؤسسات الدولة" التي قال إنها تضررت من هذا النهج السياسي وذلك حسب وصفه.

ودخلت العلاقة بين الشاهد وحافظ السبسي في صراع طويل، بعدما انشق تسعة نواب من حزب "نداء تونس" بداية شهر أيلول (سبتمبر) 2018، للالتحاق بكتلة الائتلاف الوطني الداعمة ليوسف الشاهد، حيث اتهم الحزب الشاهد بوقوفه وراء "شقّ وحدة وصف الحزب والعمل لحساب مشروعه السياسي الشخصي بمبادرات تتناقض كليا مع العرف الديمقراطي"[60].

أعلن عشرات من نواب البرلمان التونسي والوزراء في 27 كانون الثاني (يناير) 2019، تشكيل حزب جديد يحمل اسم "تحيا تونس" والذي كان من المتوقع أن يتزعمه رئيس الوزراء يوسف الشاهد وهدف لمنافسة الإسلاميين في تونس خلال انتخابات 2019. وأتى إعلان الحزب الجديد أعقاب أشهر من خلافات محتدمة بين قيادات حزب نداء تونس الذي يقوده نجل الرئيس الباجي قائد السبسي، وانضم إلى الحزب الجديد عشرات النواب المستقيلين من حزب نداء تونس والمستشارين في البلديات، متهمين حافظ قائد السبسي نجل الرئيس التونسي بأنه يسعى لخدمة مشروعه الشخصي[61].

أُعلن رسمياً في 4 آذار (مارس) 2019، عن حصول الحزب الجديد "تحيا تونس" على التأشيرة القانونية "الموافقة"، كما كُشف عن تولي سليم العزابي منصب منسّق الحركة وتولي يوسف الشاهد منصب رئيس الحزب. وتقدم يوسف الشاهد للانتخابات الرئاسية 2019، مرشحاً عن حزب تحيا تونس.

وفي 25 تموز (يوليو) 2019، توفي الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي، فأصبح رئيس مجلس النواب محمد الناصر الرئيس المؤقت للجمهورية التونسية، بدلاً عنه، استناداً للمادة رقم (84) من الدستور التونسي التي تنص "اذا تجاوز الشغور الوقتي مدة الستين يوماً، او في حالة تقديم رئيس الجمهورية استقالته كتابة إلى رئيس المحكمة الدستورية، او في حالة الوفاة، او العجز الدائم، او لأي سبب آخر من اسباب الشغور النهائي، وتبلغ ذلك إلى رئيس مجلس نواب الشعب الذي يتولى فوراً مهام رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة لأجلٍ أدناه خمسة وأربعون يوماً وأقصاه تسعون يوماً"[62]. وبحسب هذه المادة فإن الفترة المؤقتة تنتهي في 23 تشرين الاول (أكتوبر) 2019. أدّى رئيس البرلمان محمد الناصر اليمين الدستورية رئيسا للبلاد، بمقر البرلمان وذلك بعد إعلانه إقرار الشغور النهائي في منصب رئيس الجمهورية، وأن ذلك تمّ وفقاً للإجراءات الدستورية التي استمرت لغاية 23 تشرين الاول (أكتوبر) 2019، وهي فترة التحضير للانتخابات.

أُجريت الانتخابات في وقتٍ مبكر، لضمان تولي رئيس جديد المنصب ضمن المدة المقررة قانونياً، ووفق النتائج التي أُعلنت في الدورة الأولى تقدم قيس سعيد المرشح المستقل بـ 18.40% من الأصوات، وجاء نبيل القروي رئيس حزب "قلب تونس" في المرتبة الثانية 15.58%، أما يوسف الشاهد (رئيس الحكومة) فقد حلّ في المرتبة الخامسة بـ 7.38%. واعتبر الشاهد أن نسبة المشاركة الضعيفة في الانتخابات الرئاسية "مؤشر سلبي على المسار الديمقراطي"، داعيًا إلى "فهم لماذا صوت التونسيون هكذا؟". وفي

الدورة الثانية احصر التنافس بين قيس سعيد الذي حصد 72.71% ونبيل القروي 27.29%.

وسلّم الناصر السلطة رسمياً للرئيس المنتخب قيس سعيد، الذي تسلم السلطة في 23 تشرين الاول (أكتوبر) 2019، والجدير بالذكر، ان هذا التاريخ أتى متوافقاً مع المدة القصوى للانتقال الرئاسي وهي 90 يومًا.

وبعد إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية بشكل رسمي من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في 17 تشرين الاول (أكتوبر) 2019. اختار قيس سعيد في اليوم نفسه، شقيقه نوفل، أستاذ القانون الدستوري أيضًا، لتعيين المستشارين وأعضاء الديوان الرئاسي، واجتمع مجلس النواب في 18 تشرين الاول (أكتوبر)، وأدى قيس سعيد اليمين في 23 تشرين الاول (أكتوبر) 2019، في القصر الرئاسي بقرطاج، أمام المجلس المنتهية ولايته، وعد خلالها بمحاربة الإرهاب وأسبابه، وكذلك ضمان مكاسب المرأة التونسية، مع تعزيز حقوقها الاقتصادية والاجتماعية. بعد ذلك نقل الرئيس المؤقت محمد الناصر إليه صلاحيات الرئاسة[63].

شكّل قيس سعيد حكومة شبه رئاسية، وكان أمامه أسبوعاً فقط بعد تنصيبه ليوجه الحزب الذي تولى زمام المبادرة في الانتخابات التشريعية بتشكيل الحكومة. وبعد ذلك يكون أمام الأخير شهر للحصول على ثقة مجلس النواب. وفي 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019، عُيّن الحبيب الجملي، مرشح حركة النهضة، في منصب رئيس الحكومة، وكلفه بتشكيل الحكومة. وفي 10 كانون الثاني (يناير) 2020، رفض المجلس تشكيل الحكومة، لذا تأخر الإعلان عنها، لذلك كان أمام سعيد عشرة أيام لتعيين رئيس جديد للحكومة. فعين إلياس فخفاخ في 20 كانون الثاني (يناير) 2020[64].

استلم الياس الفخفاخ الحكومة يوم 27 شباط (فبراير) 2020، وأدت حكومته اليمين الدستورية خلفاً لحكومة يوسف الشاهد التي استمرت لـ 3 سنواتٍ و6 أشهرٍ. كان الشارع التونسي مليء بالأمل

نتيجة الانتخابات وتأمل الخير في الحكومة الجديدة عامة، وفي شخصية قيس سعيد خاصة، لكن بعد ستة أشهر وستة أيام، قدّمت حكومة الفخفاخ استقالتها يوم 15 تموز (يوليو) 2020 لرئيس الجمهورية قيس سعيّد بطلب منه. وجاءت الاستقالة إثر إعلان حركة النهضة أنها قررت سحب الثقة من الفخفاخ على خلفية اتهامات في ملف تعارض المصالح. في حين عدَّ الفخفاخ أن إستقالته تأتي اعتبارًا "للمصلحة الوطنية ولتجنيب البلاد مزيدا من الصعوبات.. وحتى نجنب البلاد صراع المؤسسات". بل إن ذلك جاء كرد انتقامي من قرار حركة النهضة سحب الثقة من حكومته، فقرر إلياس الفخفاخ في اليوم نفسه إقالة الوزراء الستة التابعين للحركة، وهم أحمد قعلول، والمنصف السليتي، ولطفي زيتون، وأنور معروف، وعبد اللطيف المكي، وسليم شورى من مهامهم كوزراء[65].

ولاقى قرار إعفاء وزراء حركة النهضة مجموعة من الإنتقادات، حيث إنتقد المستشار الرئاسي السابق عدنان منصر قرار الفخفاخ، ووصف الخطوة بأنها غير لائقة، بل مهينة لهيبة الدولة التونسية ولمؤسساتها واستخفاف بها. ومن ناحيته عدّ الأكاديمي والباحث محمد هنيد قرار الإعفاء خروجاً من الباب الصغير. كما إنتقد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية السابق سليم بن حميدان قرار الإعفاء وتأكيد تورط الفخفاخ في قضايا فساد سابقة عندما كان يشغل منصب وزير مالية في حكومة علي العريض بحسب قوله[66].

اختار الرئيس قيس سعيد في 25 تموز (يوليو) 2020، هشام المشيشي خلفاً للفخفاخ، في منصب رئيس الحكومة. فقرر تشكيل حكومة تكنوقراط مستقلة عن الأحزاب، في خطوة هدفت إلى النأي عن الصراعات السياسية وإنعاش الاقتصاد المتعثر. وضمّت تشكيلة الحكومة الجديدة 28 عضواً، ما بين وزير ووزير دولة. وسبق للمشيشي أن عرض قائمة الوزراء على الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للتثبت من خلو سجلاتهم من أية شبهات فساد أو تضارب مصالح، أو قضايا تهرب ضريبي. وحدد يوم الاول من أيلول (سبتمبر)

كموعد جلسة منح الثقة للحكومة المقترحة، وتم منح الثقة للحكومة يوم 2 ايلول2019[67].

أدت سياسات حكومته إلى دخول الدولة التونسية في أزمة سياسية جديدة منذ 25 تموز (يوليو) 2021 تسببت في إقالته، وحل حكومته بعد عشرة 10 أشهرٍ و23 يوماً من تشكيلها، وتم تعليق اختصاصات البرلمان لأول مرة في تاريخ البلاد.

خامساً: احتجاجات 25 تموز (يوليو) والأزمة السياسية (منذ عام 2021)

كان سبب الازمة التي انطلقت على أثرها الاحتجاجات في كانون الثاني (يناير) 2021، إعلان هشام المشيشي عن تعديل وزاري، شمل أحد عشر حقيبة وزارية، وتغييرًا في العديد من الوظائف الحكومية. نال الوزراء الجدد على ثقة مجلس نواب الشعب، لكن الرئيس قيس سعيد رفض استقبالهم لأداء اليمين متذرعًا بشبهة فساد فيما يتعلق بالوزراء وعدم احترام الدستور في مداولات مجلس الوزراء على التعديل الوزاري. وفي نيسان (ابريل) 2021، رفض قيس سعيد إصدار قانون أساسي يتعلق بإنشاء محكمة دستورية، بحجة أنه تم تجاوز المواعيد النهائية. كما رفض أي تعديل دستوري يتعلق بهذا الموضوع، بحجة أنه لا يمكن تعديل القانون الأساسي دون موافقة المحكمة الدستورية. ودعا إلى اعتماد نص جديد يؤسس لنظام رئاسي، وديمقراطية مباشرة للبرلمان، أو العودة إلى دستور تونس 1959[68].

وفي يوم عيد الجمهورية، 25 تموز (يوليو)، طالب آلاف المتظاهرين بحلّ مجلس نواب الشعب وتغيير النظام. وقد جاءت هذه التجمعات مع تفاقم الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا في تونس. وفي المساء نفسه، واستناداً إلى الفصل 80 من الدستور، أقال قيس سعيد حكومة هشام المشيشي بأثر فوري، ولاسيما هشام المشيشي من مهامه رئيسًا للحكومة ووزير الداخلية المؤقت، وأعلن تعليق عمل الحكومة. ورَفْع الحصانة عن نواب الشعب، وتَشكيل حكومة جديدة تكون مسؤولة أمامه وقراره بالحكم بموجب مراسيم، كما أشار إلى أنه سيرأس النيابة.

أدانت حركة النهضة على الفور الانقلاب حسب تعبيرها. وشارك محللون سياسيون وخبراء قانونيون هذا الوصف للانقلاب، لا سيما فيما يتعلق بتعليق الإجراءات البرلمانية. وفي اليوم التالي أقال قيس سعيد وزير الدفاع الوطني إبراهيم البرتاجي ووزيرة العدل المؤقتة

حسناء بن سليمان. وفي 1 آب (أغسطس)، اعتقل نائبين من ائتلاف الكرامة احتجوا على إجراءات الرئيس سعيد في إطار "تحقيق القضاء العسكري"[69].

وفي ليلة 24 آب (أغسطس)، أعلنت رئاسة الجمهورية تمديد وقف مجلس نواب الشعب إلى أجلٍ غير مسمى. وعلّق الرئيس العمل بالدستور في أيلول (سبتمبر) 2021 وعزم على تقديم نسخة جديدة من القانون الأساسي للاستفتاء. وفي 22 أيلول (سبتمبر)، صدّق بمرسوم على تمديد القرارات وحلّ الهيئة المؤقتة المسؤولة عن مراقبة دستورية مشاريع القوانين، وقرر تعليق الرواتب والمزايا الممنوحة لرئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه، ومنح نفسه الحق في الحكم بمرسوم، لاستعادة السلطة التشريعية بحكم الأمر الواقع. وانتقدت معظم الأحزاب قراره، بما في ذلك حزب التيار الديمقراطي وحركة النهضة، لكنه احتفظ بدعم حركة الشعب، وفي 26 أيلول (سبتمبر) تظاهر 2000 شخص، معظمهم من أنصار النهضة وائتلاف الكرامة، ضد قراراته. وفي 29 أيلول (سبتمبر)، أصدر الرئيس تعليماته لنجلاء بودن بتشكيل حكومة جديدة[70].

في 29 أيلول (سبتمبر) 2021، وسط الأزمة السياسية، طلب الرئيس قيس سعيد من بودن تشكيل حكومة وقيادتها، وهي المرة الأولى في تاريخ البلاد التي تصل فيها امرأة إلى منصب رئيس الوزراء. ووصف سعيد خلال لقائهما في القصر الرئاسي الذي أذاعه ديوان الرئاسة النبأ بأنه "شرف لتونس والمرأة التونسية".

وكان من المتوقع أن تتولى منصب رئيس الوزراء بصلاحيات تنفيذية أقل من سابقاتها، حيث تولى الرئيس سلطات تنفيذية كاملة. قال سمير ديلو، الوزير السابق والمتحدث الرسمي باسم الحكومة، إن ترشيح بودن كان غير قانوني، لأنه تم من خلال مراسيم رئاسية لسعيد. وذهب المحلل التونسي صلاح الدين الجورشي إلى القول أن "ثقة سعيد في أن نجلاء بودن ستكون مخلصة له كان عاملاً شجعه على قراره"، فضلاً عن بُعدها عن الأحزاب السياسية، وخاصة حزب

المعارضة الرئيسي في تونس. وفي 11 تشرين الاول (أكتوبر) 2021 أدت نجلاء بودن اليمين الدستورية رئيسةً للحكومة رسمياً أمام الرئيس قيس سعيد[72].

وفي 13 كانون الاول (ديسمبر) 2021، مدّد سعيد تعليق عمل البرلمان حتى إجراء انتخابات جديدة، وأعلن عن استشارة عامة على مستوى البلاد من 1 كانون الثاني (يناير) حتى 20 آذار (مارس) 2022 لجمع اقتراحات للإصلاحات الدستورية وغيرها، وبعد ذلك سيعين رئيسًا لمجلس النواب ولجنة الخبراء لصياغة دستور جديد، على أن يكون جاهزاً بحلول حزيران (يونيو) قبل الاستفتاء الدستوري الذي سيجري في 25 تموز (يوليو) 2022. وقال إن انتخابات تشريعية جديدة ستجرى في 17 كانون الاول (ديسمبر) 2022، بعد إجراء الاستفتاء والتحضير لاستفتاء جديد من أجل النظام الانتخابي. وفي 5 كانون الثاني (يناير) 2022، أحال القضاء التونسي 19 شخصاً غالبيتهم من كبار السياسيين إلى المحاكمة بسبب "انتهاكات انتخابية" يُزعم أنها ارتكبت خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2019. ومن بين الـ19 رؤساء وزراء سابقين، يوسف الشاهد، إلياس الفخفاخ، مهدي جمعة وحمادي الجبالي، وكذلك الرئيس السابق المنصف المرزوقي، ورئيس حركة النهضة راشد الغنوشي[73].

وفي شباط (فبراير) 2022، حلّ سعيد المجلس الأعلى للقضاء، الهيئة المكلفة حتى ذلك الوقت باستقلال القضاء. وبحسب وزير العدل، أشار الرئيس إلى أنه بدلاً عن حل المجلس الأعلى للقضاء، سيعيد هيكلته. ويأتي ذلك بعد أيام من قرار حلّ أعلى هيئة قضائية في البلاد والذي أثار إدانة دولية. ونتيجة لقرارات رئيس الجمهورية، تظاهر أكثر من مائتي قاضٍ ووكيل بالرداء الأسود أمام المحكمة الرئيسية في العاصمة التونسية يوم الخميس 10 شباط (فبراير) 2022، فأصدر سعيد، الأحد 13 شباط (فبراير) 2022، إعلانًا بتعيين مجلس أعلى للقضاء مؤقتًا[74].

وفي 30 آذار (مارس) 2022، وبعد تفاقم الأزمة مع أعضاء البرلمان "المجمد"، أعلن سعيد حلّ مجلس نواب الشعب لأول مرة في تاريخ المجلس[75].

الخاتمة

إن الظلم والقسوة والسياسة البوليسية المستخدمة من قبل النظام في تونس، أدى إلى تأزم الأوضاع في البلاد، وجعلها تعيش على حافة بركان، إذ أفضى هذا الوضع لتدهور الحياة الاقتصادية والاحوال الاجتماعية وارتفاع نسبة البطالة في البلاد، فأصبح الشعب بانتظار القشة او الشرارة، فكانت بإحراق المواطن محمد البو عزيزي نفسه. هذه الشرارة التي أشعلت ثورة عارمة شملت انحاء تونس كافة، اعتمد الشعب فيها على جهوده الذاتية دون تخطيط مسبق او قائد يقودها او حزب او خطط مستقبلية. إنها بحق ثورة جماهيرية خالصة، تحدّت الظلم والقسوة، بل اثبتت قول الشاعر أبي القاسم الشابي:

إذا الشعبُ يومًا أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر
ولابد لليل أن ينجلي ولابد للقيد أن ينكسر

وتمكن الثوار من تغيير النظام بأكمله، وعلى رأسه الرئيس زين العابدين بن علي رأس السلطة، بل ورأس الظلم. وهذا عدُ انجازاً كبيراً للثوار، بل انه شجّع الدول العربية على الحذو حذوها وكسر كل قيود الظلم والخوف والتردد.

بعد هذا الانجاز طالب الثوار بانتهاج الديمقراطية بوصفها قانوناً للبلاد. وفي الحقيقة ان المتفحص لأوضاع البلاد خلال هذه المدة يجد ان البلاد اتخذت خطوات مهمة في هذا المجال ، لكن لا يمكن القول انها نجحت تماماً، بل يمكن رد ذلك للأوضاع المضطربة من ناحية، وللتدخل الخارجي المتمثل في دولتي (قطر وتركيا) اللتين دفعتا بالتيار الاسلامي وساندتاه للوصول إلى السلطة، علماً إن اي تدخل خارجي متذرعاً بلباس الدين في العملية السياسية يؤدي إلى تراجعها، وهذا أدى لتخلخل الحياة الديمقراطية في البلاد والانفلات الامني وانتشار ظاهرة الاغتيالات السياسية، مما أثر بشكل ملحوظ على الاتجاه الديمقراطي.

وهذا أوصل تونس إلى حالة حرجة، وتعدد الحكومات، والذي ألقى بظلاله على الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي خاصة،

وكمحاولة لإصلاح هذا الوضع لجأت الحكومات المتعاقبة للاستدانة من صندوق النقد الدولي الذي يفرض طلبات تزيد من معاناة المواطن. وزاد الوضع حرجاً بعد انتشار ظاهرة كورونا، مما أدى إلى فشل محاولات الاصلاح السياسي والاقتصادي، والقضاء تقريباً على اغلب فرص التنمية والنهوض الاقتصادي بالبلاد، وعدم تمكّن الحكومات من الاخذ بيد البلاد لإخراجها من الازمة التي تعيشها، لأن الوضع أصبح أقوى من أن تجاريه، ليؤدي ذلك من ثم لتراجع المسيرة الديمقراطية بشكل واضح انْ لم نقل توقفها، خاصة بعد قرار الرئيس قيس سعيد حلّ مجلس النواب في 30 آذار (مارس) 2022.

لكن تبقى الحلة السياسي في تونس حبلى بالمفاجآت التي لا يمكن توقعها، آملين ان تأخذ الحياة السياسية الديمقراطية وضعها ومسارها الصحيح.

الهوامش والمصادر

1-عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، بيروت، 2012، ص22 .
2-_____، في المسألة العربية :مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، بيروت، 2007، ص222 .
3-_____، الثورة التونسية المجيدة، ص24 .
4-المصدر نفسه، ص22.
5-ندى الشقيقي الماريني، الربيع العربي الأفق الأسود، لبنان، 2015، ص110 .
6-محمود صالح الكروي وسمر رحيم الخزاعي، تونس انتفاضة التغيير ومعضلات النظام السياسي، مركز حمورابي للبحوث، 2013.
7-ندى الشقيقي، المصدر السابق، ص110-111.
8-المصدر نفسه، ص106-107 .
9- محمود صالح الكروي وسمر رحيم الخزاعي، المصدر السابق، ص11 .
10-عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة....، ص39.
11-جريدة الحياة، العدد 17456، لندن، 19-1-2011 .
12-عليحرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات، بيروت، 2011، ص36-37 .
13-عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة....، ص 39-40 .
14-ناهدة حسين علي الاسدي، ربيع الثورات العربية أسبابه وتحولاته، الاردن، 2014، ص129-130 .
15- الحبيب خضر، نصوص مركزية الدولة التونسية 2011-2014، تونس، 2015، ص25 .
16-جريدة الزمان، العدد 4034، لندن، 29-10-2011.
17-المصدر نفسه.

18-حسين كريم محمود، حركة النهضة التونسية، مجلة الحكمة، العدد 55، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص15 .
19-ناهدة حسين علي، المصدر السابق، صص130-131.
20- محمود صالح الكروي وسمر رحيم الخزاعي، المصدر السابق، ص 16 .
-21
http\\Arabic.cnn.com\2011\Tunisia\12\22\Tunisia.Jebal\indeo-html.CNN.
22- الحبيب خضر، المصدر السابق، ص70.
-23
http;\\www.assakina.com\news2\11482.html.p.2-3.
24عبد الاله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، بيروت، 2012، ص319 .
25-جريدة الزمان، العدد 4316، لندن، 29-9-2012 .
26- محمود صالح الكروي وسمر رحيم الخزاعي، المصدر السابق، ص 26 .
27-المصدر نفسه.
28- المصدر نفسه، ص28 .
http;\\carnegieendowment\2013-29
محمد كرُو، هل تشهد تونس نهاية قريبة لأزمتها السياسية والأمنية، تونس 19-8-2013 .
30- محمود صالح الكروي وسمر رحيم الخزاعي، المصدر السابق، ص 29-30 .
31- المصدر نفسه، ص 30 .
amp.France24.com-32
علي العريض، حركة تمرد التونسية مشوهة وتمثل خطراً على المسار الديمقراطي، 22-7-2013 .

33-صلاح الدين الجورشي، حكومة العريض: قادرة على الصمود..لكن بشروط، تونس 2013، ص20 .
34-المصدر نفسه، ص24 .
35-انور الجمعاوي، حركة تمرد التونسية : الحدود والأفاق، مجلة سياسات عهربية، العدد 4، قطر، 2013، ص 86 .
36- المصدر نفسه، ص88 .
37- الحبيب خضر، المصدر السابق، ص262 .
38- المصدر نفسه، ص 265 .
-39
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/11/14
إعلان النتائج الرسمية للانتخابات التونسية، الجزيرة، 14 تشرين الثاني (نوفمبر) 2014 .
-40
https://web.archive.org/web/20160320210047/http://www.tunisien.tn
الجلسة الختامية للمجلس الوطني التأسيسي، تونيزيا.تي أن، 20 تشرين الثاني (نوفمبر)2014 .
https://www.dw.com- 41
تونس: الاتفاق على مهدي جمعة رئيسا للحكومة، دوتشيه فيله، 14 كانون الاول (ديسمبر) 2013 .
- 42
hhttps://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?i
الرئيس التونسي المؤقت يكلف رسميا مهدي جمعة بتشكيل الحكومة الجديدة، وكالة الأنباء الكويتية، 10 كانون الثاني (يناير) 2014 .
https;\\www.aljazeera.net/news/pages -43

اتفاق بتونس على مهدي جمعة رئيسا للحكومة، الجزيرة نت، 15 كانون الاول (ديسمبر) 2013.
44-المصدر نفسه.
45- alaraby.co.uk
ايمان بن حسين، حكومة مهدي جمعة في تونس :9 على 32، صحيفة العربي الجديد، تونس، 28 يناير 2015 .
46-صحيفة العرب، لندن، 20-5-2014 .
47-المصدر نفسه.
48-
https://web.archive.org/web/20160321210148/http://www.tunisien.t
49-https://www.alaraby.co.uk/tag/%D
50- https://www.alaraby.co.uk/%
وليد التليلي، اجتماع قرطاج 3: بحث عن حل للأزمة ام مناورة؟تونس، 30 ديسمبر 2018 .
51-المصدر نفسه .
52-https;\\www.France24.con
البرلمان يسحب الثقة من حكومة الحبيب الصيد، تونس، 30-7-2016 .
53-www.emirates7\.org
وكالات، تونس تعلن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة الشاهد ومشاركة النهضة، الامارات 21/71-8-2016، ص 1 .
54-المصدر نفسه .
55-www.arab.reform.net
مبادرةالاصلاح العربي، هل تعاقب الحكومات يهدد المسار الديمقراطي في تونس؟ بدائل سياسات، 23 آب (أغسطس) /اغسطس 2018، ص5 .

ultratunisia.ultrasawt.com-56
كريم المرزوقي، هل يقود يوسف الشاهد حرباً كاذبة ضد الفاسدين في تونس، تونس، 29 مايو 2017 .
57-المصدر نفسه .
alaraby.co.uk.-58
وليد التليلي، حركات احتجاجية وانجازات اجتماعية، تونس، 7 يناير 2019 .
59-تقدير موقف، هل انتهى التوافق السياسي في تونس، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للابحاث والدراسات، قطر، 2018، ص5 .
60- المصدر نفسه، ص6 .
61-تقدير موقف، حركة تحيا تونس: سياقات التأسيس وأسئلة الخلفية والادوار، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث والدراسات، قطر، 2019، ص1-4 .
amp.France24.com-62
تقديم موعد الانتخابات ومحمد الناصر رئيس مؤقتا للبلاد، تونس، 2019-7-25 .
amp.France24.com-63
قيس سعيد يصبح رسمياً رئيساً لتونس بعد اداء اليمين، تونس، 2019-10-23 .
https;\www.France24.com-64
رئيس الحكومة التونسية إلياس الفخاخ يقدم استقالته، تونس، 2020-7-15 .
m.arabi 21.com -66
الفخاخ يهاجم النهضة.. والأخيرة تعتبر تصريحاته ((متشنجة))، تونس، 23 يوليو، 2022 .
mubasher.aljazeera.net-67

اختيار مفاجئ.. من هو هشام المشيشي المكلف بتشكيل الحكومة التونسية الجديدة، تونس، 26-7-2020 .
ar.m.wikipedia.org-68
الأزمة السياسية التونسية 2021-2022 .
amp.dw.com-69
احتجاجات ضد السلطة وسط تفشي كورونا وتعثر الاقتصاد، تونس، 25-7-2021 .
aljazeera.net-70
مجلس نواب تونس يرفض قرارات الرئيس والجيش يطوق مقر الحكومة والبرلمان ودعوات لوقف خرق الدستور، تونس، 26-7-2021 .
71- المصدر نفسه .
72- المصدر نفسه .
https;\\ww.France24.com-73
ما مدى دستورية قرار الرئيس قيس سعيد في حل مجلس النواب؟ تونس 31-3-2022 .
74- المصدر نفسه.
75- المصدر نفسه .

تونس بعد التغيير
2022 - 2011

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

جمهورية العراق – النجف الاشرف – حي الحوراء – امتداد شارع الاسكان
جمهورية العراق – بغداد – الجادرية – تقاطع ساحة الحرية
www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب.252